

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٠٥

الاثنين، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة نسيبة	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستغنيفا
	ألبانيا	السيد خوجة
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة بارو
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد أوتشوا مارتينيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد تيرومورتى
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس غرينفيلد

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-30031 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيسية: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة يقدمها السفير هارولد أدلاي أغيمان، الممثل الدائم لغانا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان.

أعطي الكلمة الآن للسفير أغيمان.

السيد أغيمان (تكلم بالإنكليزية): وفقا للفقرة ٣ (أ) '٤' من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، يشرفني أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن عن أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، والتي تغطي الفترة من ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ حتى اليوم.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت اللجنة تقريرها السنوي لعام ٢٠٢١ (انظر S/2021/1037)، وهو متاح على الموقع الإلكتروني للجنة. وعقدت مشاورة غير رسمية واحدة في شكل جلسة مغلقة عن طريق التداول بالفيديو، وتلقت التحديث الفصلي النهائي والأخير لفريق الخبراء المعني بالسودان ونظرت فيه.

وقدم فريق الخبراء المعني بالسودان تقريره النهائي إلى اللجنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ (انظر S/2022/48). وناقش أعضاء اللجنة المحتوى والتوصيات التي قدمها فريق الخبراء في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، أثناء المشاورات غير الرسمية عبر الإنترنت.

ونظرت اللجنة، عقب مناقشاتها، في توصيات الفريق وإجراءات المتابعة. وفي ذلك الصدد وجهت، باسم اللجنة، رسائل مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠٢٢ إلى الممثلين الدائمين للسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى

وتشاد ومصر وليبيا لدى الأمم المتحدة أعدت فيها التأكيد على بعض توصيات الفريق. وقد أتيح التقرير النهائي للفريق (S/2022/48) للجمهور في ١٥ شباط/فبراير.

وفي ١٢ آذار/مارس، تلقت اللجنة آخر تحديث فصلي للفريق. وقد وافانا الفريق، في كل من التقريرين الفصلي والنهائي، بآخر المستجدات بشأن تنفيذ اتفاق السلام والديناميات الإقليمية، ووضع الجماعات المسلحة في المنطقة والعنف القبلي. وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى ما يلي من تقرير الفريق.

أفاد الفريق بأنه يجري تنفيذ اتفاق جوبا للسلام ببطء، باستثناء أحكام تقاسم السلطة على الصعيد الوطني وكذلك في دارفور. وأفاد الفريق كذلك بأن التوترات القبلية ما زالت تؤدي إلى اندلاع اشتباكات. ولا تزال حالة النازحين محفوفة بالمخاطر، ويرجع ذلك جزئيا إلى محدودة قدرات حكومة السودان. وأعرب الفريق عن قلقه إزاء عدم كفاية حماية المدنيين، مستشهدا، في جملة أمور، بالافتقار إلى القدرات والموارد الشرطية الكافية.

وأفاد الفريق بأن السياق الوطني ظل غير مؤات إلى حد كبير لعملية السلام على الرغم من المبادرات السياسية العديدة الرامية إلى حل التوترات. وأشار الفريق أيضا إلى أن المساعدة الاقتصادية التي يقدمها المانحون إلى حكومة السودان لا تزال مجمدة إلى حد كبير، ورأى أنه سيكون من الصعب إحراز تقدم كبير في عملية السلام في دارفور في غياب دعم مالي كبير لتنفيذ اتفاق جوبا للسلام.

وفي ١٣ آذار/مارس، عين الأمين العام خبيرا ليعمل في الفريق حتى ١٢ آذار/مارس ٢٠٢٣.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعيد التأكيد على أن نظام الجزاءات أنشئ لغرض وحيد هو المساعدة على إحلال السلام في دارفور. فهو ليس لمعاقبة السودان بل لدعم تحقيق سلام مستدام.

وتعيد اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ تأكيد التزامها بالعمل مع السودان وجميع أصحاب المصلحة المعنيين لجعل ذلك حقيقة واقعة.

الرئيسية: أشكر السفير أغيان على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

تأهيلها ومن ثم دمج بعضها في القوات النظامية وتسريح ما تبقى وإدماجها في المجتمع.

إن أكبر تحد يواجه تنفيذ اتفاق جوبا للسلام في الوقت الحالي هو عدم وفاء الأطراف والجهات الدولية والإقليمية بالتزاماتها وتعهداتها المالية تجاه الاتفاق. إن الحكومة السودانية تبذل، في حدود قدراتها المالية، ما تستطيع لتلبية استحقاقات السلام في ظل أوضاع اقتصادية دقيقة.

ومن هنا نناشد المجتمع الدولي بالإسهام في توفير الدعم المالي لاستكمال تنفيذ جميع بنود الاتفاق، سيما وأن عملية تسريح ودمج قوات الحركات المسلحة عملية مكلفة للغاية ومعقدة من حيث جوانبها التنظيمية واللوجستية والمالية.

ولأول مرة منذ سنوات، تعيش دارفور سلاما حقيقيا في معظم أرجائها. ولم تحدث أي اشتباكات بين القوات المسلحة السودانية والحركات التي لا تزال خارج العملية السلمية. كما مدد السيد رئيس مجلس السيادة في كانون الثاني/يناير وقف إطلاق النار في مناطق النزاع على امتداد البلد، وهو إجراء يستهدف تعزيز أجواء الاستقرار والأمان في البلد، استشرافا لعهد جديد يسوده السلام والطمأنينة والأمن. وقد قمنا بإحاطة مجلس الأمن علما بهذا التمديد.

إن جميع تلك التطورات الإيجابية في دارفور تحتم على مجلس الأمن إنهاء هذه العقوبات. فرفعها سيمكن الحكومة من إعادة بناء قدرة قوات الأمن ووكالات إنفاذ القانون للحفاظ على السلام وتعزيزه، لا في دارفور فحسب، بل وفي مجمل المنطقة التي تتسم بحدود مترامية الأطراف تنشط فيها أحيانا جماعات الجريمة المنظمة التي تعمل على تهريب البشر والسلاح وغيرها من الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية.

وفي شباط/فبراير الماضي، اتخذ المجلس القرار ٢٦٢٠ (٢٠٢٢)، جدد بموجبه ولاية فريق الخبراء لمدة عام. وقد أعربت إحدى فقرات منطوق القرار عن اعتزام المجلس النظر، بحلول ٣١ آب/

السيد محمد (السودان): بداية أرجو أن أتقدم إليكم بالتهنئة الحارة، السيدة الرئيسة، على رئاستكم مجلس الأمن خلال الشهر الحالي وعلى ما قمتم به من إدارة فاعلة لجدول أعمال المجلس خلال شهر آذار/مارس. ونعرب عن تقديرنا لروسيا على رئاستها المجلس خلال شهر شباط/فبراير الماضي. وأشكر السيد رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان على الإحاطة التي تقدم بها حول التقرير ربع السنوي عن أعمال اللجنة.

ظل السودان، على مدى السنوات الماضية، يؤكد مرة تلو أخرى على موقف ثابت من تدابير الجزاءات المفروضة على البلد عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة. ويتمثل هذا الموقف في أن هذه الجزاءات لم تعد تتماشى مع الواقع على الأرض في دارفور اليوم، مقارنة بالعام ٢٠٠٥ عندما تم فرضها.

لقد تمكنت دارفور من تجاوز التحديات الأمنية والسياسية السابقة، ونتيجة لذلك اتخذ المجلس قرارا، ٢٥٥٩ (٢٠٢٠)، بإنهاء ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

إن بعض الاشتباكات ذات الطبيعة القبلية في دارفور لا تنفي حقيقة أن الوضع الإجمالي في الإقليم ينعم بالأمن والاستقرار وأن الحكومة عازمة على معالجة ما تبقى من تحديات اجتماعية وسياسية وأمنية. ومنذ التوقيع على اتفاق جوبا للسلام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، تعمل أطراف الاتفاق على تنفيذ أحكامه على أرض الواقع.

ونشير إلى أن هياكل الحكم المختلفة في السودان، سيما في مجلس السيادة ومجلس الوزراء، تضم حاليا ممثلين لأطراف العملية السلمية. وتعمل الحكومة، بالتعاون مع شركاء السلام، من أجل تنفيذ بنود الترتيبات الأمنية وتجميع قوات الحركات الموقعة على اتفاق السلام في نقاط محددة خارج المدن الرئيسية، حيث يجري العمل على

أغسطس، في وضع مؤشرات مرجعية رئيسية واضحة وواقعية ومحددة الصدء على أن السودان على كامل الاستعداد للانخراط البناء مع جيداً، واستعداده للنظر في مراجعة تدابير الجزاءات. ونؤكد في هذا أعضاء المجلس لوضع تلك المؤشرات وإنهاء هذه العقوبات.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.